واقع وآفاق التنمية المستدامة على التراث المعماري في وادي مزاب

The reality and prospects for sustainable development on the architectural heritage of M'zab Valley

د/ عمر زعابة

أستاذ علم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة معسكر.

Dr. Omar Zaaba

Lecturer, PhD. University of Mascara.

o.zaaba@univ-mascara.dz

ملخص البحث:

تزخر الجزائر عامة ومنطقة مزاب خاصة على كنز تراثي مبني خلّفته الحضارة الإسلامية، فتراثها الأثري والتاريخي يؤدي دورا مهما في الحفاظ على ذاكرة الأمة وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية، أهّلته بأن يصنّف ضمن التراث الوطني والعالمي، لذا فمن المهم الحفاظ على هذا التراث الأثري النادر، وإعادة تأهيله ذلك بحفظه ووقايته من التشويه والتخريب والتدمير والعمل على تسييره وتطويره ليتلاءم مع ظروف العصرنة والتحولات الحضارية المستمرة، مما إنعكس سلبا على قصورها العتيقة، ذلك بتزايد عوامل ومظاهر التلف في العمائر الدينية كتوسيعها أو تهديمها لأنها صارت لا تلبي حاجيات روادها، أو في العمائر المدنية التي تشهد احتكاكا يوميا ومؤثرا بساكنيه، أو تلكم العمائر الدفاعية التي تأثرت بالتوسعات العمرانية وسوء ترميمها واستعمال لمواد بناء غير محلية، كل هذه العوامل وأخرى، جعلت القصور الصحراوية في المنطقة تفقد سمتها شيئا فشيئا في ظرف زمني قصير.

لدى كان لزاما علينا محاولة البحث في تشخيص الواقع، وإيجاد آليات وطرق تحميه وتجعله من الأولويات الرئيسية في الإستراتيجيات السياسية، والاقتصادية، وضمان ذلك في إطار ثقافته وتقاليده المحلية.

إنّ طبيعة التحديات التي يعاني منها التراث المبني في وادي مزاب، يفرض علينا إيجاد ووضع أسس ومبادئ وحلول وخطط استراتيجية تتماشى مع التطورات والتوجهات العالمية الحديثة، تتّفق عليها المؤسسات والعاملون والخبراء، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي الحاضن له (العمل التشاركي).

بعد البحث في واقع التراث المبني في وادي مزاب، تبين لنا أنها لم تعد وحدها كفيلة بحماية هذا التراث المبني، بل يلزم التفكير والتوجه إلى تنمية مستديمة حقيقية على المدى البعيد بخطط إستراتيجية بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

الكلمات المفتاحية:

مزاب، التراث المعماري، التنمية المستدامة.

Abstract:

Algeria in general and M'zab area specially are full of heritage treasure built behind Islamic civilization, Its archaeological and historical heritage Leads an important role in preserving the nation's memory and cultural depth and the differentiation of its local culture, this qualified him to be classified as a national and world heritage, so it is important to preserve this rare archaeological heritage, And rehabilitate it by preserving it and protecting it from distortion, vandalism and destruction, add on working to manage it and develop it to suit the conditions of modernization and Ongoing cultural transformations, Which negatively affected its ancient

Ksoures, This is due to increased factors and manifestations of damage In religious buildings as a way to expand or destroy it because it's no more satisfy the needs of its visitors, Or in civilian buildings that experience daily friction and affecting his inhabitants, Or those defensive buildings that have been affected by urbanization And its bad restoration And the use of non-local building materials, All these and other factors, made the Desert palaces in the erea gradually lost their name in a short time.

So we had to try to find a diagnosis of reality, mechanisms and methods that protect it and make it a key priority In political strategies, and economic, ensure that in Framework of his culture and its local tradition.

The mai challenges of the built heritage in the M'zab Valley forces us to create and develop strategic basises, principles, solutions and plans in line with modern global developments and trends,

Agreed upon by institutions, Workers and specialists, With the need to involve the community that fosters it (Participatory work).

After researching in the built heritage in The Valley of M'zab it turned out that they are not sufficient to ensure the preservation of the built patrimony, it Require Thinking and moving towards real sustainable development In the long run with strategic plans In order to preserve and develop this cultural heritage for science, knowledge and tourism, To be a historical reference and Cultural legacy And a growing economic resource.

▪ **Keywords :**
(M'zab, Architectural Heritage, Sustainable Development).

- **المقدمة:**

تزخر بلادنا الجزائر عامة ومنطقة وادي مزاب خاصة بحضارة لها من الخصائص الثقافية والعمرانية ما يجعلها فريدة من نوعها، من حيث امتدادها إلى أزيد من ألف سنة، ومن حيث هي نابعة من روح الدّين الإسلامي الذي يخدم المجتمع والقيم الاجتماعية، فهذه منطقة تضم كنزا تراثيا يشهد على إبداع الأنامل، وحضارة الأولين في تخطيط وتصميم عمائرها ونسيجها العمراني المتميّز بأنواعها الثلاثة: الدينية والمدنية والدفاعية.

لدى كان لزاما علينا محاولة البحث في إيجاد آليات وطرق تحميه وتجعله من الأولويات الرئيسية في الاستراتيجيات السياسية، والاقتصادية، وضمان ذلك في إطار ثقافته وتقاليده.

- **مشكلة البحث:**

1. أمام هذه التحدّيات، ما هو واقع التنمية المستدامة على التراث المبني في وادي مزاب.؟

2. وما هي آفاق ضمان حمايته؟

- **هدف البحث:**

تمتاز العمائر بأنواعها في وادي مزاب بالبساطة في مظهرها الخارجي والداخلي وباستخدام مواد بناء محلية، أنتج لنا ذلكم التراص والوحدة اللونية والتقيّد بأعراف البناء، مما يضفي نوعا من التناسق والانسجام العمراني، إذ تمّ صياغة فضاءات تتلاءم مع نشاطات العائلة وعلاقاتها، وتضمن القيم والمبادئ التي تسود في المجتمع، ويعد المسكن التقليدي العنصر المهم الذي يشكل النسبة الكبرى من النسيج العمراني، حيث شهد مختلف أشكال التدهور والتحول، لدى كان لزاما علينا محاولة

البحث في إيجاد آليات وطرق تحميه وتجعله من الأولويات الرئيسية في الاستراتيجيات السياسية، والاقتصادية، وضمان ذلك في إطار ثقافته وتقاليده.

- **فروض البحث:**

1. لقد تزايدت عوامل ومظاهر التلف على العمائر الدينية كتوسيعها أو تهديمها لأنها صارت لا تلبي حاجيات روادها.

2. العمائر المدنية التي تشهد احتكاكا يوميا ومؤثرا بساكنيه.

3. العمائر الدفاعية التي تأثرت بالتوسعات العمرانية وسوء ترميمها واستعمال لمواد بناء غير محلية، كل هذه العوامل وأخرى، جعلت القصور الصحراوية في المنطقة تفقد سمتها شيئا فشيئا في ظرف زمني قصير.

- **أهمية البحث:**

التفكير والتوجه إلى تنمية مستديمة حقيقية على المدى البعيد بخطط إستراتيجية بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

المنهج الوصفي والإستقرائي والتحليلي: من أجل ايضاح الإشكالية والمشاكل والتحديات التي يواجهها التراث المعماري (المسكن التقليدي) في منطقة مزاب، اعتمدنا على مناهج متعددة كالوصفي لمعرفة حالة النماذج المختارة، والمنهج الإستقرائي للمعلومات التي إستقيناها من خلال الإستبان الموزع على ساكني القصر، والمنهج التحليلي الذي يمكننا من تشخيص الإحتياجات والمتطلبات المادية واللامادية لمجتمع القصور في منطقة مزاب، وسنبيّنها في مساكن قصر غرداية العتيق:

أولا: قصر غرداية:

يعتبر قصر غرداية من بين أهم مدن مزاب من حيث العمران والكثافة السكانية العالية التي تتميز بها عن باقي المدن، لذلك تمّ اختيار مساكنها نماذج للدراسة لمعرفة مدى علاقتهم وتكيفهم معها، بحيث تشهد هذه المعالم احتكاك يومي ومباشر مع ساكنيها ومع الحركة الواسعة في العمران.

تقع قصر غرداية على خط عرض ٣٢°ـ ٣٦، ٢٨ شمالا وخط طول١°ـ ٥٤، ٣٣ شرقا، فتخطيط القصر شبيه بتخطيط المدن الإسلامية مثل : القصر المنورة، البصرة، بغداد، القيروان، فاس، وتلمسان.(3)(٧٧-١١٣)

يتفق معظم المؤرخين في أن محمد بن يحي وأخوه سليمان هما اللذان قاما بتأسيس القصر سنة ٤٤٧ هـ/ ١٠٥٣م، لكن ابراهيم متياز يرى أن غرداية أسّسها المعتزلة سنة ٢٢٢هـ/٨٣٧هـ، وثمّ تجديد عمرانها وتوسيعها خمسة مرات على حسب الأدلة المعمارية الأثرية الحالية. (4)(64)

الصورة01: مدينة غرداية، نشأة 1046هـ، عن المؤلف.

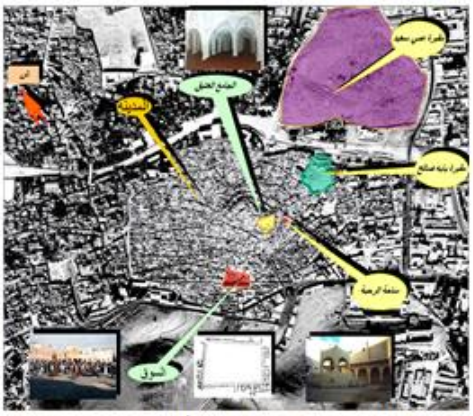

الصورة 02: مدينة غرداية العتيقة وأهم فضاءاتها عن موقع Google Earth ويتصرف.

1-مساكن قصر غرداية:

إنّ المساكن التي تمّ معاينتها وإرسال الاستمارات إليها ٢١٨٠ مسكن من أصل ٣١٤٠ مسكن في القصر، ذلك من أجل معرفة حالة المساكن التقليدية التي لم تحترم النظم العرفية والقانونية الرسمية وتبنّت طرزا أخرى، واستعملت فيها مواد دخيلة أثرت على التراث المبني.

1-1- التجاوزات المعمارية:

يقصد بالتجاوزات المعمارية هي تلك البنايات التي لم تحترم بنود مخطط الحفظ الدائم للقصر الذي يستند الى قانون ٩٨/٠٤، وإلى القوانين العرفية. (١١)(10)

يعود انتشار المساكن المنهارة والمتدهور أساسا لإهمال السكان، وذلك لعدم امتثال أصحابها للتعليمات التي تنص على حماية التراث والقيام بأعمال الصيانة، ويمكن على حسب المادة ٤٦ و٤٧ من قانون التراث الثّقافي نزع الملكية من اجل المنفعة العامة في حال عدم قيام أصحابها بأعمال الصيانة والترميم. (١١)(10)

أ- واجهات المساكن:

من خلال العمل الميداني الذي اعتمدنا فيه على المعاينة المباشرة للمظهر الخارجي لـ ٢١٨٠ مسكن، سجلنا عدة تجاوزات معمارية مست النسيج العمراني القديم، نلخصها فيما يأتي:

- تهديم المساكن التقليدية دون رخصة، مما يعرض لزوال النمط التقليدي واستبدالها بهندسة معمارية لا تمت بصلة للتراث المعماري المحلي وتقاليد المنطقة، وغير ملائمة تماما للبيئة الصحراوية.
- استعمال مواد بناء غير ملائمة للطابع المحلي، بما فيه معالجة الواجهات باستعمال الاسمنت بدل الجير، واستعمال ألوان غير متجانسة مع ألوان الرمل والطبيعة الصحراوية.
- ظهور التوسعات الأفقية والعمودية العشوائية والفوضوية وعلى حساب الشوارع والساحات العمومية، مع تجاوز العلو المسموح به.
- استعمال عناصر معمارية عصرية دخيلة على النمط المحلي، وتتمثل في إدخال زخارف وشرفات وعناصر حديدية وفتح نوافذ ذات مقاييس كبيرة نحو الخارج، غير ملائمة مع الطابع العمراني والمناخ المحلي.

التجاوزات المعمارية	عدد المساكن
مساكن مهدمة بدون رخصة	٢١
مساكن أعيد بناؤها بمواد غير محلية	١٢٩
استعمال عناصر غير محلية	٣٤
تجاوز العلو المسموح به	٦٧
مجموع التجاوزات	٢٥١

الجدول١ : التجاوزات المعمارية المختلفة - قصرغرداية -

من خلال تحليلنا للتجاوزات المعمارية المختلفة المسجلة، نلاحظ أنّ إعادة بناء المساكن بمواد غير محلية بنسبة ٥١%، ممّا يبيّن مدى رغبة واتساع استعمال مواد البناء الحديثة وفقد الثقة من استعمال المواد التقليدية المحلية تماشيا مع متطلبات الحياة العصرية، ويليها البنايات التي تجاوز علوها ٨,٥ م بنسبة ٢٧% والتي تفسر عن احتياج أكثر لتوفير المجال وتوسع ونمو العائلة، تليها المساكن التي استعملت عناصر غير محلية والتي حافظت على الإطار العام بإدخال عناصر معمارية حديثة وعصرية بنسبة١٤%، أما المساكن المتدهورة فبلغت نسبة ٨% بسبب الهجر أو خلافات الورثة.

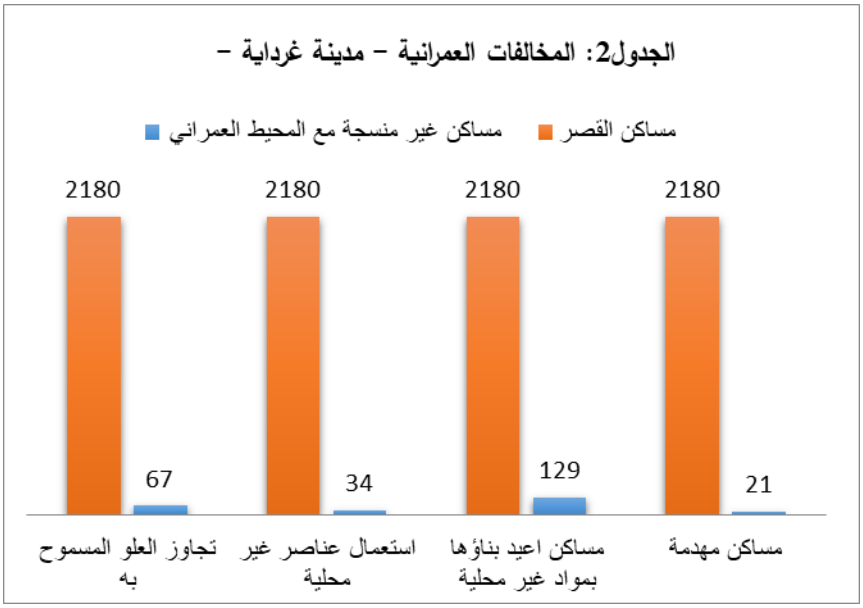

الجدول2: المخالفات العمرانية – مدينة غرداية –

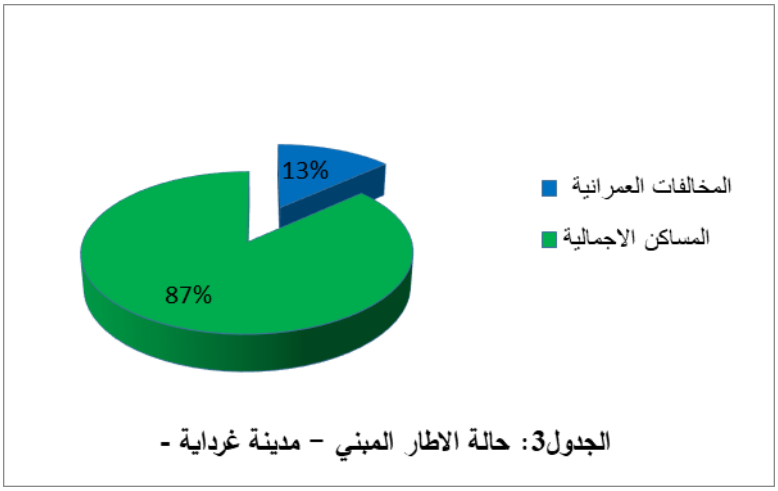

الجدول3: حالة الاطار المبني – مدينة غرداية -

عند ما نريد مقارنة مختلف التجاوزات المعمارية مع مجموع مساكن القصر، والتي يبلغ عددها٢١٨٠ بنظيرتها التي بها تجاوزات معمارية وعددها٢٥١، يتبيّن لنا أن واجهات مساكن القصر على العموم في حالة متوسطة من الحفظ ممّا تسببت في تشويه المظهر العام للقصر وتداعي المساكن المجاورة لها، وفقدان القيمة التراثية لهذه الأنوية العتيقة، وكذلك قد تبدو بعض المساكن بالعين منسجمة مع المحيط العمراني، في حين شهدت تحولاّت في فضاءاتها الداخلية، وقد قدرت نسبة هذه التجاوزات بـ ١٣% من مجموع مساكن القصر رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والمواطنين أنفسهم في ترميم مساكن القصر.

الصورة 03: المساكن المتدهورة داخل مدينة غرداية، 2016م، عن المؤلف.

الصورة 04: المساكن المهدمة داخل مدينة غرداية، 2016م، عن المؤلف.

الصورة 05: المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية، 2016م، عن المؤلف.

الصورة 06: المساكن التي استعمل فيها عناصر غير محلية بمدينة غرداية، 2016م، عن المؤلف.

ب- وضعية مساكن القصر:

الجدول4: التجاوزات العمرانية المسجلة سنة 2011-2010م عن إحصائيات OPVM + بتصرف.

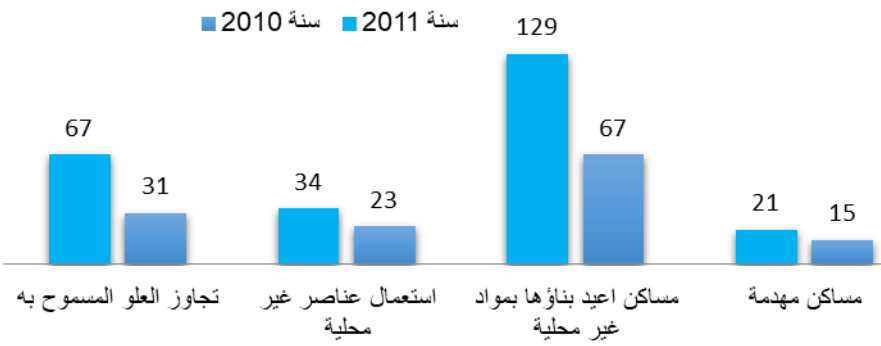

من خلال الجدول البياني 04 يتضح لنا التطوّر الحاصل في مساكن القصر، ومدى سرعة وتيرة التدهور من خلال سنة واحدة فقط ٢٠١٠ و٢٠١١م، ذلك جراء استغلال السكّان الفترة التي أوكلت البلدية عملية تقديم رخص الهدم وإعادة البناء لمكتب الدراسات -URBAT- مما أدى إلى ارتفاع هذه الخروقات، بحيث استجاب إلى رغبات السكان من خلال السماح

لهم بالهدم واعادة البناء دون مراقبة أو قيود تضبط عملياتها، مما يوحي إلى نقص التوعية والمعرفة للقيمة التي تشكلها المساكن التقليدية الأثرية.

- من اجل الوقوف على حالة مساكن قصر غرداية، اعتمدنا على التحقيق الميداني الذي قام به مكتب الدراسات URBATسنة ١٩٩٧م، الذي شمل ١٧٤٤ مسكن من أصل ٢١٨٠ مسكن داخل قصر غرداية وذلك قبل الشروع في عمليات الترميم، وتم تصنيف المساكن إلى ٤ أنواع على حسب درجة التعديلات والإضافات، والهدف من الرجوع إلى العمل الميداني الذي قام به مكتب الدراسات، معرفة الواقع والوضعية الراهنة للمساكن في القصر من الداخل ومدى حفاظها على النمط المعماري التقليدي الأصلي ليتسنى لنا معرفة الآليات التي نحد من هذه التجاوزات.

ب-١- حالة المساكن من الداخل:

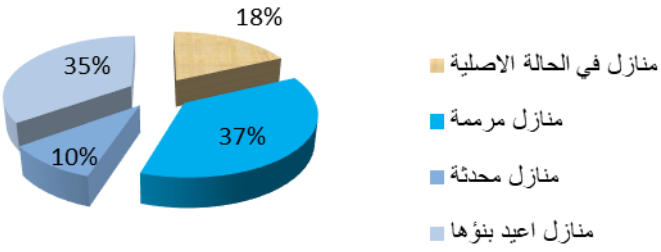

الجدول 5: حالة التدخل على الاطار المبني عن مكتب الدراسات URBAT.

- مساكن في الحالة الأصلية: هي مساكن ما زالت تحتفظ بالنمط التقليدي الأصلي مع وجود بعض التعديلات البسيطة المنجزة بأسلوب البناء التقليدي، عددها ٣١٥ مسكن وتمثل ١٨%.

- مساكن مرممة: هي مساكن معدّلة ولكن مازالت تحتفظ بالنمط المعماري الأصلي، حيث تم استبدال مواد بناء تقليدية بمواد حديثة، مثل استبدال جذوع النخل والأحجار بالأعمدة الحديدية-les poutrelles métalliques- والقوالب الإسمنتية par pain، عددها ٦٤٥ مسكن وتمثل نسبة ٣٧%.

- مساكن معاصرة: هي مساكن حافظت على أصالتها المعمارية لكنها شهدت تحولات في توزيع فضاءاتها الداخلية نظرا للعوامل الآتية:

- تأقلم مع متطلبات الحداثة والرفاهية مثل تحويل غرفة إلى مطبخ أو حمام.
- وجود أكثر من عائلة في مسكن واحد مما يدفع المالكين إلى إضافة غرف خصوصا في الطابق الأول على حساب مجال ايكُومَارْ-أو– تِيغَرْغَرْتْ- وكذلك البناء في السطح العلوي، وعددها ١٧٤ مسكن تمثل نسبة ١٠%.

- مساكن أعيد بناؤها: أغلبية هذه المساكن مختلفة في توزيعها للمجالات عن النمط المعماري التقليدي، وقد بنيت هذه المساكن في النصف الثاني من القرن العشرين وتتميز بما يلي:

- ظهور مطبخ بالمفهوم العصري.
- تحويل- تِيزَفْرِي- إلى قاعة استقبال.
- استعمال مواد وتقنيات البناء الحديثة، وعددها ٦١٠ مسكن تمثل نسبة ٣٥%.

نستنتج مما سبق أن جل المساكن مسّتها التغيرات بكل أنواعها، بحيث يتجلى لنا عوامل ومظاهر التلف بكل أنواعها من نمط غربي دخل إلى القصر في الفترة الاستعمارية، واستمراره حتى بعد الاستقلال بسبب عدم وجود رادع ومراقبة للتدخلات

العشوائية والتي تتم في الأغلب بدون المرور بالإجراءات القانونية، وغياب تفعيل قانون يحمي التراث، وهذا ما يعكس النسبة المرتفعة ٣٥% من المساكن التي أعيد بناؤها بمواد وتقنيات يغلب عليها طابع الحداثة وفق متطلبات الحياة العصرية التي أصبحت تفرض نفسها على المسكن التقليدي قصد التأقلم معها، وتمثل المساكن المعاصرة نسبة ١٠%، فيما تبقى نسبة ١٨% من المساكن مازالت تحافظ على حالتها الأصلية، وأما المساكن التي أدخلت عليها ترميمات فتمثل ما نسبته ٣٧%، لكن لم تفقد للمسكن خصوصيته.(الجدول٠٥)

ب-٢- حالة المساكن: يحددها حالة الحفظ العامة للمسكن.

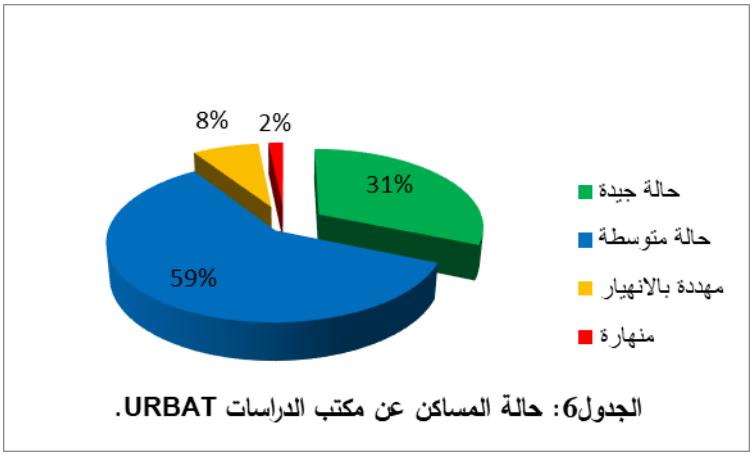

الجدول6: حالة المساكن عن مكتب الدراسات URBAT.

- مساكن في حالة جيدة: ٥٤٧ مسكن، من خلال تقيدها ومحافظتها على الهندسة الأصلية داخليا وخارجيا.

- مساكن في حالة متوسطة: 1136 مسكن، بسبب معاناتها بالمشاكل التي تهدد سلامته، وتتمثل في:

- الرطوبة التي تظهر في بعض الجدران نتيجة التسرّبات الحاصلة في شبكة الصرف الصحي.

- ظهور بعض التشقّقات السطحية في ملاط الجدران.

- تقادم بعض عناصر البناية مثل انحناء عناصر الخشب الداخلة في تركيبة السقف.

- مساكن مهددة بالانهيار: ٣٢ مسكن، جراء الهجرة والمشاكل التي تعاني منها العائلات الكبيرة وهي قضية الورثة، وعدم وجود صيانة دورية ولعدم استفادتها من مشاريع الترميم.

- مساكن منهارة: ٢٩ مسكن، تعد هذه المرحلة التي وصلت إليها المساكن آخر مستوى من التدهور والزوال، نتيجة عدم وجود برامج وآليات للمحافظة على التراث المبني.

عند قراء الجدول البياني رقم ٠٦ المبين أعلاه، يتضح لنا أن القصر على العموم في حالة متوسطة من الحفظ على العموم، جراء قدم البنايات، وعلى الرغم من قيام بعض السكان بترميم سكناتهم بأنفسهم دون الخضوع إلى مساعدات من المؤسسات المعنية بالترميم، مما أدى بها إلى الاتجاه الخاطئ جراء التدخلات الخاطئة المتولدة عن قيام أصحاب المساكن بالترميمات دون اللجوء إلى السلطات المختصة، مع وجوب التدخل السريع ببرامج حقيقية وهادفة نستطيع استعادة ما نسبته ٨% من حالة المساكن، ونوقف عملية التدهور الواقعة أيضا في المساكن ذات الحالة المتوسطة.

- واقع التنمية المستدامة في منطقة وادي مزاب:

خلصنا من خلال التحاليل السابقة إلى أنّ المنطقة تفتقر إلى العديد من معايير الاستدامة، فالتوسعات العمرانية الحالية في وادي مزاب، وبالضبط في قصر غرداية، تتميز بـ:

- إهمال المبادئ التخطيطية والتصميمية للمدن واستيراد تشكيلات عمرانية لا تتوافق مع المتطلبات الاجتماعية ولا مع الظروف المناخية للمنطقة. **(2)(88)**
- الاستغلال المفرط للأراضي، خاصة على مستوى شبكة التجزئة بتخطيطها الشريطي والشطرنجي.
- قلة المساحات الخضراء.
- غياب الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أثناء التخطيط، فأتت الأحياء متكررة ومتشابهة وتفتقر إلى طابع مميّز مع غياب المقياس الإنساني والاعتماد على مقياس الآلة. **(5)(94)**
- الاستعمال المفرط للإسمنت، التي تعتبر مادة غير مستدامة على حساب المواد المحلية المتوفرة.
- التحكم المناخي في الغالب يتم بالوسائل التقنية دون الاستفادة من الوسائل الطبيعية.

فمن اجل تحقيق التنمية العمرانية وخاصة على مستوى التوسّعات العمرانية الجديدة، يجب الاستفادة من المبادئ العمرانية المستنبطة من العمارة التقليدية، **والتي بإمكانها تقديم بعض الحلول في التخطيط والتصميم ويمكن اجازها في ما يلي:**

٣-١- المبادئ العمرانية لمدن وادي مزاب:

٣-١-١- مبدأ التضام:

يتم من خلاله التخطيط لأجل تحقيق التكامل والانسجام بين مختلف أجزاء النسيج العمراني، بدرجة تلبي الاحتياجات وتوفر الخدمات لمختلف السكان مع دمج استعمالات الأراضي في علاقة متبادلة تحقق ما يلي:

أ- الاستدامة البيئية: يعد تخطيط التوسعات العمرانية أول آلية تستخدم في السيطرة والتحكم بالمناخ، وقد حقق مبدأ التضام بيئة متوافقة مع الظروف المناخية للبيئة الصحراوية، حيث يقلل التشكيل المتضام من شدة الحرارة أثناء النهار، كما يقلّل من تأثير الرياح ويشكل شبكة ظلال كثيفة، توفر امكانية الحركة في المسارات في اغلب فترات النهار خاصة في الفصول الحارة.

ب-الاستدامة الاجتماعية: يساهم التضام في خلق التفاعل والتماسك الاجتماعي، ويساهم في الحفاظ وتقوية العلاقات الاجتماعية، وصيانة القيم والهوية محققا بذلك العدالة الاجتماعية.

كما يسمح النظام بتشكيل فراغات إنسانية وتوفير الأمان للمجتمع المستدام.

جـ - الاستدامة الاقتصادية: يساهم مبدأ التضام في الاقتصاد والحفاظ على الأرض المستخدمة للبناء، بتقدير المساحات اللازمة فعلا لمختلف الوظائف، إضافة إلى دمج الاستعمالات والوظائف والأنشطة مع إمكانية الوصول إلى جميع السكان، كما يساهم في تغيير الطرق.

***إحياء الأرض:** وهو الذي يفرض عملية الإحياء والإعمار كشرط أساسي لتملك الأرض الأمر الذي يزيد من كثافة استخدامها وعدم التعدي عليها وتوظيفها في استعمالات غير مفيدة.

***القصد والاقتصاد :** هذا المبدأ يبحث على البساطة وعدم التكلف، والاستخدام الرّشيد للخدمات وتغطية الحاجات الأساسية، كالمعيشة دون إسراف وهو من أهم معايير الاستدامة، أما القيم الجمالية فقد كانت في حدود المنفعة والاستعمال والمتانة، يحكمها مبدأ التقشّف وعدم الزخرفة والتساوي في ارتفاعات المساكن مما يناسب قدرات وإمكانيات المجتمع.

٣-١-٢- قاعدة الضرر:

تتمثل في السعي لإزالة الضرر القائم ومنع حدوثه، كما تستعمل كوسيلة إدارية للتسيير الحضري، وكل سلوك حضري كان يقاس بدرجة الضرر الذي يحدثه السكان مبدأ التوافق البيئي والإيكولوجي:

- يكون ذلك بتحقيق تجمع عمراني متوازن، يحقق التوازن البيئي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتكامل مع المحيط البيئي للمكان، مع إضفاء الانتماء الثقافي والاجتماعي ويحقق التفاعلات الاجتماعية، **ويوفّر إمكانية حركة المشاة كما يحقق الارتباط بالمكان وذلك من خلال:**

- استخدام الطاقة الطبيعية للتبريد والتهوية، والمستوحاة من الخبرات القديمة لتحديد آليات واستراتيجيات معالجة المناخ المحلي من خلال تصميم شبكات الظلال وشبكات الشوارع والساحات وتطبيق أسس ومعايير الاستدامة.

- تحديد البعد الإيكولوجي بحيث تتوافق أهداف التنمية العمرانية مع البيئة الصحراوية، وتحقّق إمكانية ربط وتنسيق الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية وحتى الوظيفية لمختلف المرافق العامة مع كفاءة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد.

٣-١-٣- المرونة وإمكانية التوافق مع المتغيّرات:

لقد روعي في القصور مبدأ الاستمرارية، أي أنّهيتم استخدام الأرض والموارد، بحيث تترك للأجيال المستقبلية مجالاً مرنا للحركة والتغيير والتطوير، حيث على مستوى التوسع كان دائما تترك فرصة للأبناء والأحفاد من اجل التوسّع الرأسي والأفقي أما على مستوى الواحة فكانت هناك دائما مرونة في تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي وفق نظام مستدام.

٣-١-٤- مبادئ تخطيط شبكة الطرق والمساحات:

تحكمت في تخطيط شبكة الطرق والساحات العديد من المبادئ، كحرية الحركة ومنع الضرر، وكان تقديرها أن تتّسع ولا تضيق أي أن هناك نظرة مستقبلية باستيعابها للمتغيرات التي يمكن أن تحدث واهم ميزاتها التدرج المجالي الذي أفرزته العديد من العوامل، وتوفير الشوارع المظللة، مع أهمية تحديد مواقع الساحات المخصصة للأنشطة وأنماط توزيعها داخل النسيج، لتوزيع استعمالات الأراضي وتحديد أحجام ومواضع هذه الفراغات كأساس للتحكم في المناخ المحلي بالإضافة إلى الوظيفة الاجتماعية والترفيهية.

٣-١-٥- مبادئ تصميم المساجد والمرافق العامة:

إنّ المسجد يعتبر النواة المركزية للمدن،إذ تحتوي كل رحبة على مسجد ممّا يحمل دلالات وظيفية معنوية تفاعلية بالنسيج المحيط به، حيث يعتبر مكان مقدس للحياة ومركز للسلطة السياسية والإدارية وصرحا ثقافيا، مع ضرورة إعطاء للمسجد سعة عمودية وأفقية مميزة ضمن إطار لا يضعها في نطاق أن يكون صرحا منعزلا ومنفردا، **مع ضرورة تبني مبدأ البساطة والوضوح، وأيضا بإعطاء العناية والاهتمام للمرافق العامة والنشاطات المختلفة، والتي أصبحت عنصرا هاما في العمران حاليا فيكون توزيعها وفق تدرج وظيفي بحيث يتميز هذا الأخير بـ:**

- التوحّد بالوظائف لتقديم الخدمات وتجميعها، بحيث يتم الاقتصاد في المساحات، لأن هذا يسهل من عملية التنقل إليها وتقديم الخدمات للسكان على مساحة مقبولة.
- المركزية في التوزيع من اجل تحقيق التلاحم.

٣-١-٦- مبادئ تصميم المسكن:

إنّ المسكن الذي يصمم وفق معايير الاستدامة يكون نابعا من بيئته، ومتوافقا معها مستفيدا من إمكانياتها ومحافظا على مواردها للأجيال القادمة.

المبادئ التي اعتمد عليها تخطيط المسكن كانت مترابطة، انطلاقا من الأرضية وكيفية التصميم إلى اختيار مواد البناء ونظام الإنشاء الملائم وصولا إلى للتفاصيل المعمارية والحلول البيئية المتوافقة مع طبيعة المناخ الحار الجاف، لقد كان تصميم المساكن شموليا نابعا من حاجات المجتمع وليس المتطلبات الشخصية، موازنا بين الموارد والاستهلاك حتى بعد انتهاء عمر المبني، كانت تتم الاستفادة من المواد المستخدمة في البناء لأنها قابلة للتحويل وإعادة استخدامها إضافة إلى ما يلي:

* وسط الدار: وسط الدار ليس عنصرا من المسكن يمكن الاستغناء عنه، بل هو جزء من الفراغ العام يقوم ببعض بتوجيه الفراغات إلى الداخل وجعل هذا الحيز بيئة طبيعية واجتماعية داخلية، محققا أهدافا بيئية نفعية اجتماعية.

*التنظيم الفراغي: يتجلى مظهر الاستدامة في اقتصاديات الحيز، حيث يستعمل ذات الفراغ في وظائف متعددة.

*المعالجة البيئية: تمكين المسكن من تحقيق التدفئة والتهوية والتبريد وفقا لحلول الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى كفاءة الفراغ العمراني، باستعماله لوظائف متعدد في أوقات متعددة والبعد الاقتصادي لا يقاس بالقيمة المباشرة بل بالعائد الاجتماعي المحقق.

كل هذه المبادئ التي تم التطرق إليها يمكن دمجها لاستخدامها كمؤشرات تخطيطية وتصميمية خاصة بالمنطقة.

٣-١-٧-المبادئ المناخية:

استخرجنا من المدن مجموعة المبادئ المناخية يمكن من خلالها قياس مدى استجابة التخطيط العمراني للتوسعات الحالية، لتكون أكثر استجابة للمتطلبات المناخية باستخدام وسائل ناجعة وغير مكلفة منها:

- الفراغات العامة، كتلة البناء، هذا يبيّن ضرورة تقليب الكتلة على البناء، وتقليل نسبة الفراغات العامة للتّخفيض الحراري وتظليل الشوارع، وبصيغة أخرى استخدام البناء المتضام ذو الكثافة العالية.

- الأفنية، كتلة البناء، ذلك من تشجيع عمارة الداخل، لما لها من ايجابيات بيئية ومناخية من خلال تنظيم الحرارة والتهوية والتظليل.

- الفتحات الخارجية، مساحة الواجهات وذلك من اجل اتقاء الكسب الحراري من الواجهات الخارجية وتقليل الضوضاء والحماية من الرياح إضافة إلى تحقيق الخصوصية الاجتماعية.

- استعمال معامل: الارتفاع / العرض، بالنسبة للشوارع والمساحات للحصول على اكبر قدر ممكن من الظل مع إعادة الاعتبار للممرات غير النافذة (الدرب).

٣-١-٨- الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل:

يكون ذلك بالحفاظ على الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل، بتخطيط توسعات عمرانية تكون عبارة عن امتداد واستمرار للمدينة العتيقة (القصر) لأن مهمة المستقبل هي احترام المدينة القديمة وبناء بيئة جديدة متناسقة معها، وهذا ما يخلق تنمية عمرانية مستدامة- تحديد البعد الإيكولوجي وتحقيق الربط والتنسيق بين الأبعاد الوظيفية والاجتماعية والبيئية.

- استخدام الآليات الطبيعية ومعالجة المناخ، من خلال توفير تصميم شبكات الظلال والفراغات المفتوحة الداخلية للمساكن.

- تبني واستخراج المبادئ المناخية من المدن العتيقة. **(١)(٦٣)**

٣-٢- دراسة بعض الرؤى:

للإجابة على بعض الفرضيات قمنا بمحاورة عينة من سكان المدينة وكذا أصحاب الاختصاص في مجال حماية التراث الثقافي، وخلصنا إلى ما يلي:

٣-٢-١- من الناحية القانونية:

من خلال آراء المستوجبين المختصين والمتدخلين في مجال حماية الآثار والبناء، وما يتعلق برأيهم حول وجود إطار قانوني يتماشى مع الخصوصية التراثية والعمرانية والمناخية للمنطقة، فقد اجمع المستوجبين على غياب إطار قانوني دقيق، وكان تعليلهم بأنّ القوانين بها صفة التعميم، ومنهم من ارجع السبب في عدم احترام الخصوصية الاجتماعية والمناخية للمنطقة، بينما آخرون أرجعوا السبب إلى نقص قوانين خاصة بالتهيئة والتعمير المحلية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ معظم المستجوبين قد أعربوا أنّه لا وجود لإطار قانوني خاص بالمنطقة الصحراوية، **ممّا سبق يمكن تحقيق فرضية قانونية، هي:**

"وجود قوانين بصفة التعميم، أدّى إلى غياب إطار قانوني يتماشى مع الخصوصيات التراثية والعمرانية والاجتماعية والمناخية للمدن الصحراوية".

٣-٢-٢- من الناحية العمرانية:

من الدراسة التحليلية للأنسجة العمرانية التراثية لمنطقة وادي مزاب، خلصنا إلى مدى احتواء النسيج العتيق للمدن على خصائص أثرية عمرانية ومناخية تتلاءم إلى حد بعيد مع الطبيعة القاسية للمنطقة وتجسيد الطابع الاجتماعي والثقافي للسكان، وتحافظ على هوية المجتمع، لكن القطيعة المستوحاة من الدراسة التحليلية لهذا الموروث العمراني والأنسجة الحديثة تبيّن تلاشي المبادئ الأساسية المشكلة للمدينة والذي حال إلى عدم وجود خصوصية تراثية عمرانية مناخية، تعبّر عن هوية المدينة وتعكس أصالة سكانها، وتأكيدًا لهذه القطيعة من خلال الاستجواب الموجّه للمختصين وعدد من السكان، فقد اجمع بعض المستجوبين أنّ فقدان الخصوصية التراثية العمرانية والمناخية للمنطقة يعود بالدرجة الأولي إلى وجود قطيعة بيننا وبين موروثنا الحضاري، ما أدى إلى القطيعة بين الأنسجة العمرانية القديمة والحديثة، ممّا حال دون وجود طابع موحّد ومميّز للمنطقة، أما فيما يخص مدى اعتماد المبادئ الأساسية لتخطيط المدن كمرجع للتخطيطات العمرانية، فقد اجمع بعض المستجوبين على اعتبارها مرجعية لما يحتويه هذا الإرث من خصائص تراثية عمرانية ومناخية، **إذن ممّا سبق تمّ تأكيد الفرضية التراثية العمرانية، وهي:**

"وجود قطيعة بين النسيج العمراني الحديث والتقليدي في المدن الصحراوية، أدى إلى فقدان الخصوصية العمرانية التراثية والمناخية التي تجسّد الطابع الاجتماعي والثقافي للسكان وتحافظ على هوية المدينة". **(٨)**

٣-٢-٣- من الجانب الاقتصادي والبيئي:

من خلال استجواب المختصين حول الاعتماد على المكيفات الكهربائية في الأحياء السكنية الجديدة، ارجع بعض المستجوبين السبب إلى الاعتماد الكلي على مواد البناء الحديثة كالحديد والإسمنت ذات معامل توصيل حراري كبير، والذي يعتبر عامل في انتقال الحرارة من الخارج إلى الداخل (السكن) حوالي ٠٢ ساعة، بالإضافة الى عدم الاستعانة بالتقنيات التصميمية مما جعل السكنات حارة جدا صيفا وباردة شتاء، لذا فان الساكن يلجأ إلى استخدام المكيفات لتحقيق راحته المناخية في حين نجد سكان المدينة لا يستخدمون مكيفات كهربائية، نظرا لاعتمادهم على المعالجة الطبيعية للمسكن (مواد بناء محلية، ضيق الفتحات، اعوجاج وضيق الممرات وتظليلها) ممّا نستنتج اعتماد مكيفات كهربائية في الأحياء الجديدة راجع

إلى نوع وتصميم المسكن وسوء توجيه، التي لا تخضع الى أي اعتبارات للاستفادة من الأشعة الشمسية شتاء والحماية منها صيفا.

من خلال ما سبق جاءت الفرضية كما يلي:

"الاعتماد على وسائل التكييف الاصطناعي لتحقيق الرفاهية والرّاحة المناخية أدى إلى عدم مراعاة الجانب المناخي في التخطيط المجالي والذي نتج عنه استهلاك مفرط وغير عقلاني للطاقة في المباني الحديثة".

يشهد التراث المبني عدة تحولات وتغييرات أصبحت تهدد بزوال النمط التقليدي في المدن العتيقة، وترهن بتراث المنطقة، والتحول ساري على قدم وساق في تحديث بعض المساجد والمساكن القديمة وهدم بعضها وإعادة بنائها من جديد وإزالة الأسوار وأبراجها الدفاعية، لأنها أصبحت لا تستجيب في كثير من الأحيان إلى متطلبات ورغبات عمارها، نظرا لمتطلبات الحياة وظروف العصرنة، والتي ترتبط أساسا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتأثرهم بالثقافات الأخرى، فللسكان حق مشروع في تغيير بعض الفضاءات لتلاءم احتياجاته الحالية، لكن يجب أن تتم هذه التغيّيرات في أضيق الحدود، ولا تضر بالمبنى الأثري، وليس على حساب تراثنا وذاكرتنا المشتركة، فمن الضروري إيجاد نوع من التوازن بين تطويع خصائص المسكن التقليدي ليحاكي رغبات ساكنيه ومتطلبات العصر الحديث، قبل أن تشهد باقي مكونات المدينة تغييرات في شكل ومضمون المساجد والمصليات الجنائزية والمساكن التقليدية والأنظمة الدفاعية، عندها لا يمكن استعادة النمط التقليدي، وربما يتم إزالة تراث وادي مزاب من قائمة التنصيف العالمي.

فبات أكثر من الضروري الآن النظر إلى الآليات والاستراتيجيات المطبقة في منطقة واد مزاب والتي لم تعد تساير وتيرة التطورات في جميع المجالات وخاصة العصرنة وتحدياتها وانعكاساتها، في حين تخطوا مؤسسات حماية التراث وقوانينها وأنظمتها خطوات بطيئة تجعل من هذا التراث المبني عالة على التنمية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، لدى وجب الحفاظ على الإيجابيات والحلول التي حققتها الآليات والطرق التي تطبق في منطقة وادي مزاب بترقيتها وتشاركها كعمل مؤسساتي وإداري مسير، وبتثمين وإيجاد أطر تشريعية وتخطيطية وأساليب وطرق فنية وتقنية للحفاظ على التراث المعماري، من تشديد الرقابة على المباني التراثية الأصلية المتبقية والمحافظة عليها، وتشجيع السكان وتنشيط الجمعيات على المساهمة في التوعية، وصولا إلى الاستعجال في تطبيق مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ الذي يعتبر من أهم أدوات الحفاظ على التراث الحالية، وذلك لا يتمّ إلاّ بتضافر الجهود والعمل المشترك والتعاون بين مختلف الجهات والمصالح، أن نستعيد على الأقل الوجه الحضاري لمنطقة وادي مزاب.

حلول وتوصيات المحافظة على التراث المبني وترقيته:

من خلال دراستنا السابقة للتراث المبني بمنطقة وادي مزاب ومعرفة أهم المشاكل التي يعاني منها والتي تهدد بزواله، أردنا أن نقوم بتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نتمنى أن تساهم ولو بقليل في حق هذا التراث العالمي، بحيث تمس معظم المجالات التي تحتك بالتراث المبني وبالحياة اليومية للمواطن، والتي سترجع بالإجاب على جميع الأصعدة، أجملناها في النقاط التالية:

١- التوصيات المعمارية: (١١)(٢٤٥)

- التقيّد بما تنص عليه أعراف المنطقة في مجال المعمار المحلي.
- الولاء التّام للهيئات العرفية في جميع المجالات وخاصّة أمناء المعمار المحلي.
- اعتمد مبدأ الحرمة كأساس في هيكلة الفضاءات الداخلية والخارجية.

- الحرص قدر الإمكان في التوحيد الخارجي للمساكن (اللّون، التصميم، العلو...)، والتقليل من إظهار ما يشوّه المنظر العام للمساكن(خزّانات المياه، أجهزة التبريد، شبابيك النوافذ، الأبواب، كوابل وأسلاك الهاتف والكهرباء، عدادات المياه والكهرباء والغاز...)والتفكير في حلول تخدم الجميع والتراث مثلا: التقليل قدر الإمكان من الهوائيات المقعرة واستبدالها بهوائي بلدي يلبي احتياج المواطنين أو باستخدام الأنترنت، ممّا سيضفي مظهرا نظيفا للمدينة.

- وجب على صاحب الممتلك الثقافي معرفة القيمة الأثرية والحضارية للممتلك الذي يعيش فيه.

- التكيّف قدر الإمكان مع التصميم الداخلي للمسكن، بتطويعه مع احتياجات وطلبات ساكني الممتلك، وإذا أردنا تغييرا في التّصميم وتوسيعا في المجال فاليكن في المساكن الجديدة.

- الاستعانة بتقنيين معماريين في حال ما نريد زيادة أو إنقاص عنصر معماري(مثلا في تبليط الطابق الأول والسطح وأحماله، الخزّانات المائية وما يسبّبه ثقلها وتسرّب مياهها من مشاكل للسقوف والجدران، زيادة الجدران وتوزيعها العشوائي وأثرها- تقنية التعامد هي ما تتميّز به العمارة التقليدية-).

- استخدام تقنية الخنادق الأرضية لتوزيع مختلف الشبكات،وهذا لضمان تسوية للواجهات والحفاظ على القيمة التراثية للمسكن التقليدي.

- تطبيق حق استرجاع التراث- مساكن المدينة- في حالة رفض أصحابها القيام بعمليات الترميم والصيانة.

- الصرامة في التوجيه الأمثل للواجهات حيث تكون على المحور الشمالي الجنوبي.

- إدماج الإنسان وثقافته وهويته والمزج بين متطلبات الأصالة والمعاصرة في التخطيط.

- استخدام السكنات الفردية كونها أكثر تلاءم للاندماج والمناخ.

- اختيار النمط المعماري الذي يتماشى مع الشكل العمراني العام مما يرفع في القيمة الجمالية نتيجة تجانس الشكل والمضمون.

- تخصيص استعمالات الفضاءات سواء داخل المسكن أو خارجه.

- إيجاد معالجة جيدة للمباني من الخارج بالاعتماد على:

- توجيه كاسرات الشمس وفتحات الهواء.
- شكل المباني يجب أن يكون ذا كتل مركبة مسقطة الظلال ويكون ذات تصميمات قائمة من سطح الأرض مباشرة.
- توجيه المسكن لاعتبارات حركة الرياح اقل من حركة الشمس وذلك بأخذ المبنى ذو الشكل الطولي لاتجاه الشرق الغربي لأنه في هذه الحالة يسقط الإشعاع على واجهة طولية هي الجنوبية إما الشمالية تأخذ اقل قيمة من الحرارة.
- استعمال ألوان غامقة حول فتحات الشبابيك لتفادي الانعكاسات نحو الداخل.
- استعمال الألوان الفاتحة التي تعمل على عكس الإشعاع الشمسي الوارد إليها.
- اعتماد مواد بناء محلية إن أمكن والتي تتميز بعزل حراري كبير أو محاولة أقلمة المواد الحديثة مع متطلبات العمران المحلي.
- منع استخدام المكيفات والمقعرات في الواجهة، وتغطية بنائية للخزانات المائية.
- ارتفاع المساكن والتجهيزات يحدد بعنصرين:

- الكشف:حيث يمنع الجار من كشف جاره.

- الظل:حيث يمنع على الجار أن يجعل الظل على جاره وحرمانه من الاستفادة من أشعة الشمس.

٢- التوصيات العمرانية: (١١)(٢٤٧)

- اقتراح منهجية عمرانية وهندسية، تتناسب مع طبيعة الموقع وكذا دور الوظائف والأماكن العامة.
- إنّ لمدن منطقة وادي مزاب قيمة وأهمية لما تكتنزها من خصائص أثرية وهندسية معمارية، ثقافية، وسياحية، وفي إطار ما تتعرّض إليه مساكن المدينة من إهمال وتدهور وهجرة، نقترح إتباع منهجية مناسبة وسليمة في ردّ الاعتبار لها بالتّرميم والصيانة والإحياء والتوظيف والتوعية ... .
- إعطاء الأولوية في التخطيط للتجهيزات الدينية بتموقعها في مكان بارز يسهل الوصول إليها.
- اقتراح مراكز وأنوية عمرانية جديدة خارج الوادي، من اجل التخفيف من حدة الازدحام الذي يعرفه المركز الأثري والتي تنسجم مع المحيط العام للمدن العتيقة، وأحسن نموذج يضرب به المثل:

- مشروع تافيلالت تاجديدت بن يزقن:

مشروع مدينة تافيلالت هو تجربة إنسانية جد خاصة من خلال مقارباته الاجتماعية والحضرية والبيئية الذي يستند على:

- إشراك المؤسسات الاجتماعية العرفية.
- اقتراح محيط عقلاني للبناء.
- إشراك الإنسان- خصوصا في البعد الثقافي المتعلق بإنشاء مسكنه. (٨
- الأثر الفني الواعي للموروث المعماري القديم.
- الإنشاء فوق وسط صخري من أجل حماية المحيط الهش (الواحة)
- بطاقة فنية عن المشروع:

- المكان : مدينة بن يزقن – غرداية- الجزائر
- صاحب المشروع: Sociéte civile Immobilière **Amidoul.**
- المساحة الإجمالية:٢٢,٥ هكتار.
- المساحة السكنية: 79.670,00 م^{٢}.
- عدد السكنات: حوالي ١٣٠٠.
- تاريخ الانطلاق في الأشغال: ١٥/مارس/٢٠٠٧م.
- الموقع الطبيعي: أرض صخرية ذات انحدار ١٢إلى ١٥%.

طريقة التعمير المختارة هي الأكثر ملائمة لبيئة الصحراء وهي نمط المدن العتيقة، الذي يعرف من الخصائص التالية:

- نسيج عمراني كثيف.)
- الهيكل التنظيمي للاماكن العامة.
- احترام المقياس الإنساني.
- احترام هوية المدينة من قبل العناصر التحليلية مثل: الأبواب الحضرية - السوق - الفضاءات الانتقالية - تدرج الأماكن العامة....).
- إنشاء عناصر ذات قيمة رمزية عالية، آبار، مآذن، أبراج.

أما فيما يخص المساكن فإن المسكن التقليدي لمزاب كان مصدرا للإلهام وهو الذي يحدد ما يلي:

- التسلسل الهرمي للمساحات.
- البعد الإنساني.

- ثراء التركيبة المجالية.

من أجل تكييف المساكن مع الحياة المعاصرة وإعطائه أكثر راحة تم إضافة "الفناء" لزيادة الإضاءة والتهوية للبيت وتوسيع المساحات الداخلية.

الجهود المتكاملة في إدراج المساكن على الموقع المائل، أعطت تنوع معماري وميزة خاصة لكل مسكن.

- تفصيل المسكن:

المسكن يتكون من طابقين وسطح تتوزع على ثلاث مستويات:

الطابق الأرضي: مطبخ، غرفة الأبوين، تزفري، وسط الدار، فضاء صحي، فناء.

الطابق العلوي: غرفة للأبناء،فضاء صحي، وسط الدار.

السطح: غرفة الغسيل، سطح.

- النتائج والتأثيرات:

- تقدير وتهيئة المجال الذي يفصل بين المدينة والتوسعات العمرانية الأخرى.
- إحداث علاقة بين المدينة والأحياء المحيطة به، بمد ممرات للمدينة.
- إنشاء أماكن خاصة لتوقّف السيارات.
- ضرورة الربط بين التوسعات العمرانية المحيطة وذلك بـ:
- الربط بين ضفتي الوادي في عدة أماكن.
- الربط بين المدن والضواحي.
- الربط بين الأحياء والضواحي فيما بينها.
- منع التوسع على حساب الساحات العمومية واستعمالها لغير الوظائف التي حددت لها.
- استخدام نسيج متضام وذلك لتوفير اكبر قدر من الظلال التي تسقطها المباني على بعضها البعض.
- إبعاد الفضاءات العمومية عن المناطق السكنية.
- تدرج في الفضاءات (مركزية ،عضوية، وظيفية).
- مراعاة عدم المبالغة في اتساع الفراغات الخارجية.
- الفصل بين المرور العابر والمرور المحلي بالاعتماد على كثرة المسارات المغلقة (المحدودة، غير نافذة) لخلق مسارات خاصة ونصف خاصة.
- استخدام المسارات التي تنتهي على هيئة تقاطعات حرف "L"حرف"T" او منكسرة الاتجاهات.
- محاولة استرجاع بما كان يسمى " أمين العمران" الذي كان تابعا للمصالح البلدية في المنطقة في سنوات الستينيات، الذي كان مراقبا ومتابعا للتجاوزات العمرانية التي تحصل في تراب البلدية.
- المجمعات السكنية تكون مغلقة أو شبه مغلقة على نفسها وهذا لضمان تظليل المتبادل على الواجهات وحماية الفضاءات الخارجية.
- استعمال الأشجار المحلية للتقليل من استهلاك الماء(نخيل).
- استخدام المسطحات الخضراء والدائمة الاخضرار في الساحات العمومية.

٣- التوصيات الإدارية والتقنية: (١١)(٢٥٠)

- تفعيل القوانين الموجودة بآلية التطبيق والتحكم والمعاقبة.
- إنشاء جهاز خاص يجسّد العمل التشاركي بين مختلف القطاعات الإدارية والتنفيذية والمجتمع المدني المحلي.
- احترام وتطبيق المخطط الدائم لاستصلاح القطاعات المحفوظة عند صدوره (قوانين حماية التراث الثقافي والنظم العرفية وقوانين التهيئة والتعمير...). (٧)

- تبنّي استراتيجية مستقبلية قصد تحقيق تنمية مستدامة في المجال السياحي والاقتصادي بجعلة مورد اقتصادي يخدم المصلحة الجماعية مثل:

- اقتراح إنشاء متحف تقليدي:

المتحف مصطلح حديث له بعد اجتماعي واقتصادي، يحافظ فيه على الموروث الثقافـــي المادي ليتم عرضه بطريقة عصرية، فلأهميته اقترحنا إنشاء متحف تقليدي داخل المدينة يشرف عليه ديوان سياحي محلي، وتجمع فيه التحف والأدوات التقليدية، وبتخصيص جناح لعرض المصنوعات التقليدية المحلية ليساهم في خدمة المجتمع المحلي خاصة العنصر النسائي منه والسائح على السواء.

لتفعيل دور المتحف في الحفاظ على هذا التراث، على الجمعية المحافظة على التراث التي تنشط على مستوى المدينة، أن تأطر عمل المتحف وتقوم بتحسيس أفراد المجتمع خاصة الأجيال الجديدة، بقيمة الإرث التاريخي الحضاري وضرورة الحفاظ عليه من الضياع، وأن تسعى لتجسيد معارض وندوات حول الإرث التاريخي، من اجل توعية المجتمع بأهمية التراث.

لابد من التفكير في الأجانب القادمين كسياح من مناطق متعددة بغية الاطلاع عـــلى المجتمع المزابي بتقاليده وثقافته الذي بقي محافظا على أصالته لفترة زمنية طويلة، وبزيـــارة مبرمجة إلى المتحف يأخذ السياح نظرة ولو سطحية على المجتمع، كيف عاش قديما، تعامل وتأقلم مع المناخ الصحراوي القاسي باستعمال وسائل وأدوات محلية بسيطة.

- أهداف إنشاء المتحف:

- الوفاء لأجدادنا والعرفان بجميلهم بالمحافظة على ما خلفوه من إرث حضاري.
- تعريف الأجيال المتعاقبة بتاريخهم العريق وبالتالي الاعتزاز بشخصيتهم وجذورهم الضاربة في عمق التاريخ.
- التعريف بتقاليد بلادنا وحضارتنا للعالم كله.

- الموقع:

إن لموقع المتحف دور أساسي في وظيفته، لذلك يجب أن يتوسط المنطقة السياحية لكي يكون لديه الاتصال مباشرة مع الوفود السياحية التي تزور المدينة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من الموقع أن يكون جزء من المسلك الرئيسي للسياحة ليتم المرور عليه في مختلف الجولات السياحية.

- مكونات ومحتويات المتحف:

المتحف المقترح عبارة عن مسكـن تقليـــدي معماريا له نفس مكونات الدار ذات النمـــط التقليدي، حيث تتوزع أساسا على النحو التالي:

- وسط المسكن: لعرض الزرابي، وجميـع الأدوات التي كانت تستعمل في جلب مياه البئر الموجهة نحو السقي فـــي بساتين الواحة ومختلـــــف الوسائل والأدوات التي نجدها في وسط الدار.
- المطبخ: لوازم المطبخ المختلفة، كالأواني وتطورها عند المرأة المزابية في التاريـــخ.
- غرفة استقبال النساء (تزفري): تحتوي على أدوات تساعد في عمل الصوف الخـــــــام والنسيج، وعرض لمراحل إنتاج النسيج وكل المنسوجات القديمة بأسمائها.

- غرفة العروس: كما كانت خلال النصف الأول للقرن الماضي.
- غرفة لعرض مختلف المكاييل القديمة الخاصة لأهل المنطقة التي لها بعد ديني مهـــم ومقدس للمجتمع المزابي خاصة في المعاملات، عرض كل الأدوات الحديدية القديمة (أدوات الفلاحة، عدة الرحالة، أسلحة نارية قديمة، أقفال الأبواب القديمة التي كانت تصنع من الخشــب والمعدن والتي أنفرد بها سكان المنطقة).

- اقتراح عرض نموذج لمساكن تقليدية داخل المدينة:

اشتهرت مدن وادي مزاب بإرث عمراني متميز وبمساكن تقليدية فريدة بهندستها المعمارية، هذا ما أهل سهل وادي مزاب إلى تصنيفه ضــمن قائمة التراث العالمي، فمن رغبة السائح عنـــد زيارته للمدينة العتيقة أن يزور مسكنا تقليديا ليكتشفه من الداخل بكل أجزائه، ونظرا لعدم وجــود مساكن تعــرض للسياح وهذا لتحقيق الأهداف التالية:
- تعريف السائح بالهندسة المعمارية المحلية.
- توسيع المسالك السياحية، بحيث تكون مدروسة وتمس جميع مكونات المدينة. (٩)
- مساعدة الطلبة والباحثين، من خلال الشروحات والمعلومات التي تقدم لهم حول معمار مزاب.

- اقتراح مساكن تقليدية لإيواء السياح:

المساكن التقليدية الخاصة بإيواء السياح تجربة رائدة في عدة بلدان من العالم، كتجربتي كل من تونس والمغرب، فالسائح في هذه المساكن يحس بالعيش في أصالة هذه المــنطقة السياحية بتقاليدها، ويحس بحرية الحركة والانتقال داخل المساكــن عكس الفنادق، وتتميز المســـاكن التقليدية بالخدمة النوعية وحســن الاستقبال إضافة الى الهــدوء الذي يسود المساكن.
-موقع المساكن التقليدية: تكون داخل المدن العتيقة بحيث تراعى فيهم الأصالة المعمارية وتحترم فيهم خصوصية المنطقة وذلك بالانقياد والانصياع لنظم وتقاليد المنطقة. (٩)

- اختيار الموقع:

يجب اختيار مواقع المساكن ليستغل في وظيفته السياحية على أحسن وجه، فمن الأحسن أخذ الاعتبارات التالية:
* القرب من الواحة، التي تضفي الجو العليل واللطيف على المنطقة.
* القرب من الطريق والمواصلات.
* البعد عن مجرى الوادي لتفادي الفيضانات.
* الهدوء والسكون.

- مكونات المشروع:

يحتوي المشروع على العناصر التالية:
- خمسة مساكن تقليدية.
- مكتب استقبال.
- ملعب.
- موقف سيارات.

إن المكونات الموجودة في المشروع متماشية على الأقل مع الثوابت التي يتفق عليها كل من سكان المنطقة وتماشيا مع الأعراف المتعارف عليها ولا يمكن للمشروع من التجسيد في أرض الواقع، إلا مع اتباع هذه التعليمات لذلك حصرناها في هذه النقاط التي رأيناها قد تناسب السائح الأجنبي والوطني المحلي أما عن الأكل والإطعام فلابد من الوكالات السياحية التفكير في استراتيجية في ذلك.

- إحداث مراكز ومخابر تطوير الدراسات والأبحاث بتسخير الوسائل العلمية والقانونية والمالية التي تسمح بأداء دورها المنوط بها.

- إشراك المجتمع المحلي في المشاريع العمرانية الخاصّة بحماية تراثنا الثقافي. (٦)

- إنشاء مراكز تهتم بتكوين مختصين في مجال حفظ التراث(الترميم، الصيانة...).

- إشراك وتفعيل مبادرات الخواص في المشاريع المتعلقة بهذا الأخير.

- الاستفادة من الخبرات الأجنبية. (٨)

- تفعيل اثر التّصنيف كتراث عالمي من خلال الاستفادة التقنية والعلمية والمالية من طرف منظمة اليونسكو.

- نقترح إنشاء مركز لحماية التراث الأثري نهدف به:

أ- تعليم طريقة البناء التقليدي للترميم الدائم للمدينة.

ب- تعليم الحرف التقليدية.

ت- إدخال فكرة السياحة المدمجة، وذلك بترميم المساكن المهجورة والمتدهورة. (٨)

ث- توفير مجال يشمل معظم التراث المادي وغير المادي الذي تزخر به المنطقة.

- نقترح إنشاء مركز بحث في العمارة والعمران التقليدي الصحراوي وترقيته.

- على مصالح البلدية حماية الطابع العمراني، وإيجاد آلية خاصة بإمداد المدن بمختلف الشبكات وإزالة مظاهر تشويه المباني.

- لضمان السير الحسن ونجاح عمليات الترميم، يفضّل الدّعم المباشر للسكّان للقيام بعملية الترميم، مع متابعة تقنية من مكاتب دراسات متخصصين.

- إنشاء خلية تعمل على الاهتمام بعمليات التدخل والمراقبة المستمرة للمخالفات، بالتنسيق مع ديوان حماية وترقية وادي مزاب.

- ترميم وبناء المساكن المتدهورة والمنهارة والتي تخلى عنها أصحابها واستثمارها في الجانب السياحي.

- إنشاء فضاء لتبادل الخبرات بين الجامعة ومراكز البحث والمختبرات العلمية، عن طريق تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وتربصات تساهم في الارتقاء في تطوير مخطط الحفظ الدائم للقطاعات المحفوظة.

- دراسة تجارب الترميم للمناطق العمرانية المشابهة للمدن العتيقة، لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

-المحافظة والعناية المستمرة على نظام السقي التقليدي، وفق الأسس المتعارف عليها في تقسيم وتوزيع مياه السيل، والذي يعد شريان الواحات والدور الذي يؤديه في الحماية أثناء السيل.

- إيجاد تخطيط عمراني مستدام يتوافق مع التراث المحلي، مما يضمن تسيير مستقبلي فعّال للفضاءات العمومية وترقية الحياة الاجتماعية.

- المعرفة الحقيقية للمشاكل والتحديات الواقعية التي تواجه المدن الصحراوية.

- الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المنطقة الطبيعية والاجتماعية عند إعداد مخططات التهيئة والتعمير.

- الإسراع في إعداد مخطط الحماية الخاص بوادي مزاب وتطبيق مقترحاته.

- احترام وتشجيع مبادئ البناء التقليدي واستعمال المواد المحلية في المشاريع الجديدة.
- السعي إلى إقامة خريطة أثرية لكل التراث الثقافي المادي للمنطقة.
- توزيع سكنات وأراضي للمواطنين، ممّا سيقلل من عمليات التدخل على الإطار المبني الأثري(المواطن بين حتمية الحفاظ على الإرث وبيروقراطية أجهزة الحكومة في الردّ على احتياجاته من ترميم وصيانة).

4- التوصيات الاجتماعية: (١١)(٢٥٣)

- التكامل والتوفيق بين مجهود الدولة ومجهود المواطن في سبيل تنمية سليمة وهادفة.
- تنمية روح المبادرة والتضامن والعمل الجماعي بين المواطنين وفق إحدى القيم الأصلية للشعب الجزائري وهي التطوع والتويزة.
- يجب إشراك المختصين في علم الاجتماع الحضري، ورجال القانون في إعداد المخطط.
- إيجاد آلية لإشراك المستأجرين، بحيث يشعر بالانتماء للمبنى ويساهم في الحفاظ عليه.
- القيام بدراسات تحليلية شاملة للاحتياجات السكان الحالية، والمتوقّعة من خلال التحقيقات الميدانية، لأن عمليات الترميم تجرى من أجلهم.
- دعم وتحفيز وتنشيط الجمعيات التي تهتم بحماية التراث تضم مهندسين وأمناء السيل ورؤساء الأحياء. (٦)
- إشراك المجتمع المحلي في الإبداء برأيه في دراسة مخطط الحفظ الدائم وأخذها بعين الاعتبار.
- إجراء برامج تعليمية وتثقيفية للشباب والسكّان، تهدف إلى تنمية مداركهم تجاه الوعي بأهمية التراث والحفاظ عليه، باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ.
- تفعيل العرف المحلي والممارسات الاجتماعية للسكان.
- استخدام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى النشرات والدورات للتوعية بأهمية التراث والحفاظ عليه في إبراز هوية الأمة وحضارتها.
- إعادة الاعتبار للهيئات العرفية المحلية، وتطبيق العرف المحلي بإعطائه صبغة قانونية.
- العمل على إيجاد شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية بما يكفل التسيير المشترك بإقحام السكان بصورة فعالة.
- إشراك السكان في المشاريع العمرانية المستقبلية.

5- التوصيات الصّحية والبيئية: (١١)(٢٥٤)

- توفير بيئة صحية وآمنة، من خلال الاهتمام بمحيط المدينة وشوارعها. (٦)
- تشجيع استعمال الطاقة النظيفة، وتوسيعها في كل المجالات خاصة المجال الصناعي.
- منع إزالة أي صنف من أنواع النخيل القائمة داخل الواحات، وعدم استيراد أصناف جديدة إلا بعد موافقة الجهات العرفية والرسمية المختصة، وذلك تجنبا للأمراض المتنقلة عبر النخيل (البيوض).
- منع كل التوسعات العمرانية في الواحات لأنها هي التي تضمن التوازن المناخي، مع إعطاء الانتعاش والرطوبة للمنطقة خاصة في فصل الصيف، كما يمكن اعتبارها مكان للتنزه بدرجة ممتازة.
- أن يكون الفراغ بين بنايتين متماسكتين عازل لكل الحيوانات حشرات قوارض ...الخ.
- منع رمي النفايات داخل المدينة.

- التعجيل في عملية رمي مخلفات البناء وعدم تركها في الممرات والمسالك.
- جمع النفايات يكون بشكل دوري ومنتظم في فترات الليل سواء على مستوى الأحياء أو ساحات السوق.
- مراقبة المياه الصالحة للشرب من قبل البلديات وقطاع الصحة بشكل يومي للقضاء على الأمراض المتنقلة عبر المياه.
- تقديم حصص نوعية وإرشاد المواطنين عبر الأثير(الإذاعة المحلية).
- المداومة في عمليات الرش بالمبيدات للقضاء على الحشرات في الواحة لتشجيع السكان على إحياء هذه الأنوية.
- تحديد واحات النخيل القديمة، والأخذ بعين الاعتبار لحدودها وحرمها، ووضع الإجراءات والضوابط والمعايير التخطيطية والتطويرية، التي من شأنها الحفاظ على هذه الواحات من الاندثار ووقف الزحف العمراني عليها، والعمل على إبراز معالمها وإظهارها بشكل يحفظ لمنطقة وادي مزاب طابعه التراثي المميز كمنطقة حاضنة للواحات القديمة.
-عدم التغيير في استعمال الأراضي في الواحات، والسّماح بإنشاء أية مبانٍ أو منشآت جديدة داخل أراضي النخيل أو في حدود الواحات، إلا بأوامر سامية وبشروط محددة، وهي عدم المساس بالمعالم التراثية أو المباني والمنشآت القائمة داخل حدود الواحات أو المتاخمة لها، أو إجراء أي تغييرات أو صيانة لها قبل الحصول على رخصة من طرف الجهات المختصة.
-القيام بحصر جميع المنشآت والمباني الفوضوية القائمة داخل الواحات، وتقييم آثارها السلبية على الواحات، ووضع خطة لمعالجة هذا الأمر، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها، ضمانا للحفاظ النوعي للواحات واستمراريتها.

المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

1. - A. Ammar Abdelali, Communicationnel Patrimoine" VALLEE DU M'ZAB", projet de fin d'etude pour l'obtention du diplôme d'architecte d'état, Département D'architecture, Université Tlemcen, 2009.
2. R. Meziane, L'aide à la décision par C.I.G pour une politique locale de développement durable: Essai d'application méthodologique au secteur de transport a Ghardaia, mémoire de magister option architecture et environnement, Ecole Polytechnique D'architecture Et D'urbanisme, 2003.

المراجع باللغة العربية:

3. ابراهيم، بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الجزائر، ١٩٩٢م.
Ibrahim, Ben Youcef, Ichkaliaite El Omran oi El Machroua El islami, Matbaate Abou Daoud, El Jazair, 1992.
4. ابراهيم، متياز، تاريخ وادي مزاب، مخ، (نسخة مصورة)، مكتبة الشيخ أبي إسحاق ابراهيم اطفيش، غرداية، د ت.
Ibrahim, Mataiz, Tarikhe Oide M'zab, Makh (Nouskha Mousaoira), Maktabete Sheikh Abe Isaac Ibrahim Atfiaish , GHardaia, D T.
5. داود، الشهاني، قاسم، عبد العزيز، التنمية السياحية الصحراوية -إعادة الاعتبار السياحي لقصر غرداية، رسالة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، قسم التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، ٢٠١١م.
Daoud, Achihané, kacem, Abde Alazez, Atanmiai Aciaihiai Assahraouiai - Iaadethe EL Iatibar Aciaihi Likasar GHardaiai, Ressalat Mouhandisse Daoilat Fi Attasair oi attiknéaitte El hadariai, Kiseme Attasair oi attiknéaitte El hadariai , Djameaatte castantinne, 2011.

6. مقابلة مع السيد: الزبير، الموحلي، مهندس معماري مخطط مدن، مدير جمعية صيانة المدينة بتونس، دار لصرم، المدينة العتيقة تونس، ٢٠١٥/١١/١٨م.
Moukabalat Maa Essaid: Azoubir, El Mouhli, Mouhandisse Miaamari Moukhtit Mouden, Moudir Djamiaite Siainet EL Madinate Bi Tunies, 18/11/2015.
7. مقابلة مع السيد: عبد الرحمان، حجاج، مهندس معماري بمكتب الدراسات **URBAT، غرداية، ١٦/فيفري/٢٠١٦م.**
Moukabalat Maa Essaid: Abede Arahmen, Houjaje, Mouhendisse Méamari Bimaktebe Adirassate URBAT, GHardaia, 16/02/2016.
8. مقابلة مع السيد: بلحاج، حمو عبد الله، مهندس معماري بديوان حماية وادي مزاب وترقيته، غرداية، ٢٢ ديسمبر٢٠١٥م.
Moukabalat Maa Essaid: Belhaje, Hamou abde Allah, Mouhendisse Méamari, Bi Dioien Himaait Oidi M'zab Oi Terkiaitih , GHardaia, 22/12/2015.
9. مقابلة مع السيد: فرحات، المبروكي، مهندس معماري، وكالة التجديد والتهذيب العمراني، أريانة، تونس، ٢٠١٥/١١/١٧م.
Moukabalat Maa Essaid: Farhat, El Mabrouki, Mouhendisse Méamari, Oikalat Atajdide oi Etahdib El Omrani, Araina, Tunis, 17/11/2017.
10.
عمر، زعابة، آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري، قسم علم الأثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ٢٠١٦م.
Omar, Zaaba, Aliaitte oi Tourok Hifde oi Tasaire Atorathe El Atari, Kisem Ilm Elathar, Djamiat Abi bekre Belkaid Tlemcen, 2016.
11. قانون ٩٨- ٠٤، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجزائر، ١٥/06/١٩٩٨م.
Knoune 98/04, Aiataalako Bihémaite Atourathe Athakafi, El jarédah Aracmiai Liljomhouraia Aljazairai Adimoukratiai Achaabiai, Djazair , 15/06/1998.